

## المبادئ الضابطة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي

## The governing Principles for the uses of artificial intelligence

قصري ناسيم

كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية (الجزائر)، [mimouplay@gmail.com](mailto:mimouplay@gmail.com).

تاريخ النشر: 2024/12/29

تاريخ القبول 14 / 05 / 2024

تاريخ الاستلام: 2023/10/10

## ملخص:

يبرز مفهوم الذكاء الاصطناعي كمصطلح جديد يساير متطلبات العالم الرقمي؛ غير أنه وبالرغم من الأهمية القصوى للذكاء الاصطناعي سواء علميا أو عمليا، تظهر الحاجة أكثر إلى ضبط استعمالاته و تطبيقاته، خاصة في ظل حداثة ظهوره و عدم تأطيره القانوني الكافي في مختلف التشريعات.

إن تحديد ضوابط خاصة باستخدامات الذكاء الاصطناعي يسمح بالموازنة بين محاسن الذكاء الاصطناعي من جهة، و تفادي الآثار السلبية المحتملة على الفرد و الدولة من جهة أخرى، و هذا من خلال تحديد مجموعة من المبادئ التي تحصر مجالات استعمال الذكاء الاصطناعي، و تضمن حل الاشكالات المتعلقة بها.

**كلمات مفتاحية:** الاشكالات، الضوابط، التشريع ، الذكاء الاصطناعي.

**Abstract:**

The concept of artificial intelligence emerges as a new term that keeps pace with the requirements of the digital world. However, despite the extreme importance of artificial intelligence, whether scientifically or practically, there is a greater need to control its uses and applications, especially in light of its recent appearance and the lack of adequate legal framework in various legislations.

Defining controls specific to the uses of artificial intelligence allows for a balancing between the advantages of artificial intelligence on the one hand, and in order to avoid negative effects on the individual and the state On the other hand, this is done by defining a set of principles that limit the areas of use of artificial intelligence and ensure the solution of problems related to hem.

**Keywords:** Problems; Controls ; Legislation ; Artificial Intelligence.

## مقدمة

أدت التطورات الاقتصادية و التكنولوجية إلى بروز عديد المفاهيم و توسع مجالات الاستخدام البشري، بهدف تحقيق نتائج عملية تساهم في تطوير جودة الخدمات و قيمتها، في ظل المنافسة الاقتصادية و التجارية المحلية و الدولية، فالاكتشافات المذهلة و الاختراعات العلمية و الصناعية و التكنولوجية التي تم التوصل إليها في الماضي القريب، لم يمنع العالم من البحث عن آليات جديدة و وسائل أكثر تطورا.

يعد الذكاء الاصطناعي أحد أحدث و أهم الآليات التي توصل إليها العلم اليوم، فقد نال نصيبا معتبرا من الأهمية لدى جل الأفراد و الدول، و هذا بفضل الميزات و القدرات التي يتمتع بها في إطار توفير المعلومات و سهولة تقديم الخدمات و سرعة تنفيذها بعيدا عن الأنماط التقليدية و المألوفة في التعاملات المالية و التجارية و الخدماتية.

غير أنه وبالرغم مما يتمتع به الذكاء الاصطناعي من محاسن ومنافع جمة؛ يبقى موضع تحفظ لدى الكثير من المهتمين بهذا الشأن، سواء تعلق الأمر بمنظمات دولية و محلية متخصصة، أو من التشريعات في حد ذاتها، نظرا للمخاطر التي يمكن أن تترتب عن استعمال الذكاء الاصطناعي و الاشكالات التي تعترضها، و هو ما يفسر عدم إفراد هذه التشريعات لأحكام قانونية خاصة بهذه التقنية الجديدة في الوقت الراهن.

انطلاقا مما سبق بيانه و بناء عليه، يتم طرح اشكالية علمية مهمة تتمثل في ماهي أهم الضمانات المقررة لحماية الأفراد و الدول عند اعمال و تطبيق استخدامات الذكاء الاصطناعي؟.

للإجابة على هذه الإشكالية المحورية، يتم الاعتماد أساسا على منهج علمي يمزج بين الوصف و التحليل، لمختلف المصادر التي اعتنت بالموضوع محل البحث، و ذلك بالاعتماد على تقسيم ثنائي، يتم من خلالها التطرق للإشكالات المتعلقة باستخدامات الذكاء الاصطناعي(المحور الأول)، و من ثم تبيان أهم الضوابط المتعلقة باستخدامات الذكاء الاصطناعي (المحور الثاني).

### المحور الأول: الاشكالات المتعلقة باستخدامات الذكاء الاصطناعي

يعترض بمناسبة تطبيق و أعمال مقتضيات الذكاء الاصطناعي على أرض الواقع عديد الإشكالات المهمة، منها ما يتعلق بإشكالات ذات طبيعة قانونية مترتبة عن ظهور و تبلور استخدامات الذكاء الاصطناعي (أولا)، و منها ما يتعلق بإشكالات ذات طبيعة عملية أفرزها الواقع (ثانيا).

### أولا: الاشكالات القانونية المتعلقة باستخدامات الذكاء الاصطناعي

يمكن حصر أهم الاشكالات القانونية المتعلقة باستخدامات الذكاء الاصطناعي في شقين أساسيين، أولهما غياب نظام قانوني خاص باستخدامات الذكاء الاصطناعي(1)، و ثانيهما في تحديد المسؤولية المترتبة عن أضرار استخدامات الذكاء الاصطناعي(2).

#### 1. غياب نظام قانوني خاص باستخدامات الذكاء الاصطناعي

يعد موضوع الذكاء الاصطناعي من المواضيع التي نالت اهتمام منقطع النظير سواء من الفرد أو الدول، نظرا لما يحققه من فوائد معتبرة، إلا أنه و بالرغم من هذه الأهمية البالغة، لم تقم مختلف التشريعات بإقرار نصوص قانونية تنظم استخدامات الذكاء الاصطناعي، و هو ما يعد من أبرز الإشكالات التي تعترض تطبيق هذه الآلية الجديدة.

إنّ عدم وجود نظام قانوني خاص باستخدامات الذكاء الاصطناعي يربط عديد الآثار السلبية، خاصة أمام المخاطر التي يمكن أن تترتب عن استعمالاتها السيئة من قبل المتخصصين، فالواقع يؤكد أن الذكاء الاصطناعي منتشر تقريبا على مستوى جل دول العالم و لو بنسب متفاوتة، و لكن من دون تأطير قانوني ملائم، مما ينتج عن ذلك وجود تعاملات فعلية دون تنظيم تشريعي، محدثا بذلك فراغ قانوني يصعب تجاوزه.

يعد غياب أحكام قانونية خاصة بمعالجة موضوع الذكاء الاصطناعي أمر غير مبرر، إذ قد تترتب أضرار معتبرة جراء التعامل بهذه الوسائل الذكية الخارقة، فيعجز الطرف المتضرر من اثبات الأخطاء المرتكبة، و يجد صعوبة في المطالبة بالتعويض عن الأضرار اللاحقة به بسبب عدم وضوح التقنيات المستخدمة.

إضافة لما سبق يجد القاضي نفسه أمام إشكالية عدم وجود النص القانوني لتطبيق القاعدة القانونية الملائمة على الآثار المترتبة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي، فهل يقوم بتطبيق الأحكام المدنية أو الإدارية أو الجنائية على موضوع الذكاء الاصطناعي؟ و على أي أساس يتم تحديد موضوع النزاع و تكييفه؟ و ماهي الجزاءات المقررة لذلك؟، خاصة و أنه في الوضعية الجزائرية مثلا و بالنسبة للقاضي الجزائري، فإن المشرع يفرض عليه الاحتكام لنص المادة الأولى من قانون العقوبات<sup>(1)</sup> التي جاء فيها على أنه: " لا جريمة و لا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"، و بالتالي لا يمكن له الخروج عن فحوى النص إلا في المسائل الأخرى التي ترك فيها المشرع هامش من السلطة التقديرية للقاضي.

## 2. تحديد المسؤولية المترتبة عن أضرار استخدامات الذكاء الاصطناعي

تعد المسؤولية المترتبة عن أضرار استخدامات الذكاء الاصطناعي من المواضيع التي تباينت فيها مواقف القانونيين بشأنها، و ذلك كنتيجة حتمية لغياب نصوص خاصة تبين مفهوم و طبيعة المسؤولية المترتبة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي -مسؤولية جنائية أو مدنية أو مسؤولية عقدية أو تقصيرية - ، الأركان التي تشكلها، الآثار المترتبة عنها، إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي.

تأسيسا لما سبق، يؤكد أحد الباحثين<sup>(2)</sup> أنه و بخلاف البرامج التقليدية التي تعمل فقط ضمن إطار التعليمات المحددة سابقا بصورة نمطية متوقعة، تعمل البرامج الذكية بطريقة استقلالية غير متوقعة وفقا لما تمليه عليها البيئة المحيطة، و تتخذ قراراتها دون الرجوع لمستخدميها مما قد يخلق بعض المخاوف بشأن المسؤولية التي قد تترتب على أعمال هذه البرامج، فما العمل لو تسبب الروبوت الجراحي بإصابة بالغة للمريض؟ و ماذا لو ألحقت المركبة ذاتية القيادة أضرارا بالغة نتيجة عوامل لا يمكن التنبؤ بها أو دفعها؟ ماذا لو خرق البرنامج الذكي في معرض بحثه أو نشاطه عبر شبكة الإنترنت حقا من حقوق الملكية الفكرية، أو ألحق ضررا ببيانات الغير أو تسبب بتدمير أحد المواقع الإلكترونية في الفضاء الرقمي؟ ماذا لو تصرف البرنامج الذكي على نحو يتعارض تماما مع المهمة الأساسية و يتناقض مع نية مستخدمه؟ من الذي ينبغي أن يسأل في مثل هذه السيناريوهات؟ أهو المستخدم أم المبرمج أم الشركة الصانعة أم المالك أم مزود الخدمة أم الغير؟ ماذا لو كانت الأضرار و التبعات المالية لأعمال البرنامج الذكي باهظة لا يمكن للمستخدم لوحده أن يفي بمتطلباتها؟.

يعد إذن عدم إفراد قواعد تبين الإجراءات المتبعة في تحديد المسؤولية المترتبة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي، أحد أبرز السبلات التي سادت هذه المعاملات الذكية، و أحدثت لبسا و غموضا عجزت معها التشريعات و المنظمات من إيجاد قواعد ضابطة لها.

### ثانيا: الاشكالات العملية المتعلقة باستخدامات الذكاء الاصطناعي

لا يمكن حصر جميع الإشكالات العملية المتعلقة باستخدامات الذكاء الاصطناعي، إلا أنه تبرز هناك إشكاليتين مهمتين تنحصران في تبيان وضعية الأجراء في إطار أعمال مقتضيات الذكاء الاصطناعي(1)، و وضعية الأمن في إطار أعمال مقتضيات الذكاء الاصطناعي(2).

### 1- وضعية الأجراء في إطار أعمال مقتضيات الذكاء الاصطناعي

إذا كانت الثورة الصناعية و الأزمات الاقتصادية في الماضي قد أثرت سلبا على وضعية الأجراء؛ بحيث تم تقليص عدد معتبر من مناصب الشغل مقابل تزايد عدد الآلات، فإنه اليوم و في إطار استخدامات الذكاء الاصطناعي، أصبحت وضعية هؤلاء الأجراء أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، أين تركز هذه الاستخدامات على استبدال كلي أو جزئي لمناصب الشغل، باعتبار أن طبيعة الذكاء الاصطناعي تقتضي هيمنة الآلات المتطورة و الروبوتات و برمجتها بشكل تلقائي للقيام بتنفيذ مختلف الأنشطة و الخدمات، مقابل غياب شبه تام للإنسان.

يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على أتمتة العديد من الوظائف، مما قد يؤدي إلى اضطراب أسواق العمل وطبيعة العديد من الوظائف بشكل كبير، فعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي قد يخلق أنواعا وفرصا جديدة من الوظائف على المدى الطويل، إلا أن الفترة الانتقالية قد تكون صعبة، حيث تؤثر على ملايين الأشخاص الذين قد يجدون صعوبة في العثور على وظائف جديدة والتكيف مع الاقتصاد الجديد، ونظرا لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تصبح أكثر تقدما وقدرة، فهناك خطر من أنها قد تحل محل العاملين البشريين في مجموعة واسعة من الوظائف، مما قد يؤدي إلى انتشار البطالة والاضطراب الاقتصادي(3).

في هذا السياق، تثير الدراسات حول التقدم التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي مخاوف الناس بشأن قدرة هذه التقنيات على سلبهم وظائفهم، فاعتماد التكنولوجيات الحالية المستندة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي عبر البرمجيات، و الأجهزة و الروبوتات وتبنيها على نطاق أوسع، يرفع القدرة على تنمية الأعمال وزيادة الإنتاجية، ولكن في الوقت نفسه فإن التحول الرقمي يعني أيضا أن العديد من العمالة في الدول التي تتبنى هذا التحول سيواجهون اضطرابات كبيرة، وربما يفقدون وظائفهم.

لفهم هذه التحديات والفرص بشكل أفضل، عملت كل من شركة سيسكو، المتخصصة في أنظمة الشبكات، ومؤسسة أكسفورد إيكونوميكس، المتخصصة في الاستشارات المالية، على دراسة بعنوان "التكنولوجيا ومستقبل وظائف دول آسيان"، شملت أكبر ستة اقتصادات في منظمة آسيان، التي تضم عشر دول في جنوبي شرقي آسيا هي إندونيسيا

وتايلند و فيتنام وسنغافورة و ماليزيا و الفلبين و ميانمار و كامبوديا و لاوس و بروني، و خلصت الدراسة إلى أنه بحلول عام 2028، ستحل التكنولوجيا محل 28 مليون وظيفة في تلك الدول -أي أكثر من 10% من القوى العاملة الحالية في آسيان- مع الإبقاء على مستوى الإنتاج الحالي ذاته. وهذا يشكل مكاسب إنتاجية كبيرة من اعتماد التكنولوجيا على نطاق واسع، الأمر الذي سيدفع النمو ويوفر متطلبات جديدة للعمال<sup>(4)</sup>.

و ما قامت أمثلة مثل حالة شركة بلوك باستر Blockbuster سوى بتأجيج نار مثل هذه المخاوف الجماعية بشأن البطالة، فقبل زوال بلوك باستر Blockbuster، كانت هذه الشركة توظف أكثر من 60 ألف عامل، ثم بدأ موقع نتفليكس Netflix منذ أواخر عام 2016 يستفيد من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الممكن عبر تعلّم الآلة) و البنى التحتية المعلوماتية القائمة لا ليقدم خدماته فحسب، بل لتعزيز أيضاً القيمة التي يقدمها لمستهلكيه بفضل حوالي 3500 عامل فقط، كما تستمد شركات التكنولوجيا العملاقة أمثال غوغل Google و فيسبوك Facebook قيمة ضخمة من فرق بحوث الذكاء الاصطناعي وتطويرة في قوى عملها، إذ تكمن بحوث الذكاء الاصطناعي وتطويرة خلف قسم كبير من القيمة التي تقدمها لمستخدميها، رغم أنّ العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي ضمن الشركات التجارية يشكلون أقل من 10 بالمئة من قواها العاملة، و على نطاقٍ أوسع، يقدم مرجع Frey and Osborne 2013 تحليلاً مثيراً للجدل يدّعي أنّ حوالي 47 بالمئة من العاملين حالياً في الولايات المتحدة يشغلون مهناً عرضةً لخطر الزوال بسبب الأتمتة في العقدين القادمين<sup>(5)</sup>.

## 2- وضعية الأمن في إطار أعمال مقتضيات الذكاء الاصطناعي

لا تنحصر مخاطر استخدامات الذكاء الاصطناعي على الجانب الاجتماعي فقط، بل تتعداه إلى جوانب أخرى على غرار الجانب الأمني، فللمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في مجال الأمن الداخلي و الخارجي عدة آثار يمكن إجمالها على النحو التالي:

- يمكن على سبيل المثال لعملية صنع القرار المؤتمتة بالكامل في مجال الأمن القومي أن تؤدي إلى أخطاء مكلفة و وفيات.

- يظهر موطن ضعف آخر ملفت للأمن في عالم قائم على الذكاء الاصطناعي، ألا و هو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تطبقها جهات خارجية لأساليب التدخل في الشبكات، فقد أفادت وكالات الاستخبارات الأمريكية أنها تعتقد أن دورة الانتخابات الأمريكية التي انعقدت سنة 2016، تعرضت لتدخل أجنبي تجاوز حده من خلال هجمات الكترونية خارجية للتأثير في آراء الناخبين.

- نشر الحكومات أدوات اصطناعية لمراقبة المدنيين<sup>(6)</sup>، و ما يمكن لذلك من التأثير على الخصوصية التي تتعلق بالأشخاص و الممتلكات، خاصة في الدول التي تعرف استبداد أو تمييز على أساس العرق أو الدين.

### المحور الثاني: الضوابط المتعلقة باستخدامات الذكاء الاصطناعي

أمام الإشكالات و العقبات التي تعترض استخدامات الذكاء الاصطناعي، وجب تحديد ضوابط تعمل على الحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي، و التقليل من الآثار السلبية المترتبة عنه، و هذا لا يتجسد أساسا إلا من خلال النص بداية على إقرار ميثاق قانوني دولي و إقليمي خاص بتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي (أولا)، مروراً باتخاذ تدابير وقائية لمواجهة مخاطر استخدامات الذكاء الاصطناعي (ثانياً)، و انتهاء بإنشاء هيئات متخصصة تتولى مهام مراقبة و ضبط استعمالات الذكاء الاصطناعي (ثالثاً).

#### أولاً: إقرار ميثاق قانوني دولي و إقليمي خاص بتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي

تعدد المخاطر التي يمكن أن يربتها الذكاء الاصطناعي عموماً و استخداماته على وجه الخصوص، إذ أنها تمس الفرد و الدول سواء كانت دول متقدمة، متخلفة أو سائرة في طريق النمو، كما تنطبق مخاطرها على جميع المجالات دون استثناء، سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، أو الأخلاقية...، إذ لا تعترف تقنيات الذكاء الاصطناعي بالحدود الجغرافية أو الإمكانات المادية، فالكامل معرض للسلبات التي يمكن أن تترتب عنها.

يلعب التشريع عموماً دوراً محورياً في التنظيم و التصدي لمختلف الإشكالات و النقائص التي يفرزها الواقع العملي، سواء كان تدخله وقائياً أو علاجياً، و نظراً للتقنيات المعقدة التي تتصف بها آلية الذكاء الاصطناعي، فإن مسألة ضبط استخداماته بشكل آمن لا يمكن أن تتولاها دولة واحدة، لذلك فالجوء للتعاون الدولي في هذا المجال يعد الخيار الأمثل، و ذلك عن طريق إعداد ميثاق دولي أو إقليمي، يتولى مهمة التشريع الخاص بالذكاء الاصطناعي، و تحديد مختلف الأطر التقنية و العملية التي تضمن استعمالاً آمناً على البشرية دون تمييز أو تسلط، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة خاصة في مجال العقيدة، الأخلاق، و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و القيم الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، و في مجال الآداب العامة، إذا كان الذكاء الاصطناعي من خلال برمجياته يهدف إلى محاربة دين من الأديان، أو زرع أخلاق سيئة فإنه بذلك تجاوز حدود الحرية إلى التعدي على حق الغير فيستلزم الأمر ضبطه إما بالتخلص منه أو إعادة برمجته، و ذات الشيء في مجال الصحة و السكينة العامة، فإن تجاوز الذكاء الاصطناعي حدود الإيجاب لإحداث الضرر، يأتي دور القاعدة القانونية لضبطه و كفالة حماية للمصلحة المحمية، التي يكون فيها دوماً الطابع الغالب هو تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة<sup>(7)</sup>، و بذلك يساهم التشريع عموماً سواء تجسد في شكل قوانين داخلية إقليمية، أو اتفاقيات دولية ثنائية و جماعية، في تحقيق استقرار الأوضاع و إزالة المخاوف و المخاطر التي تهدد المجتمعات و الأفراد بسبب الاستعمالات السيئة المنبثقة عن التقنيات الذكية للذكاء الاصطناعي.

#### ثانياً: اتخاذ تدابير وقائية لمواجهة مخاطر استخدامات الذكاء الاصطناعي

أمام الفراغ القانوني الذي تميز جل التشريعات في مجال استخدامات الذكاء الاصطناعي، و أمام المخاطر المحتملة له، فإن اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير سواء على المستوى الدولي أو المحلي أضحت أكثر من ضرورة.

تأسيا لما سبق، تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بتاريخ 14 جويلية 2023، بالتوافق قرارا يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير وقائية ورقابية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، و يدعو القرار إلى تعزيز شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضمان أن البيانات المخصصة لهذه التكنولوجيا "تجمع وتستخدم ويتم تشاركها وتخزينها وحذفها" بطرق تتوافق مع حقوق الإنسان.

و أكد القرار أهمية "ضمان وتعزيز وحماية حقوق الإنسان طوال فترة تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي" حسب ما قال سفير كوريا الجنوبية يون سيونغ دو، في حين رأت نظيرته الأميركية ميشيل تايلور أن القرار كان "خطوة إلى الأمام" للمجلس، و في نفس السياق دعا السفير البريطاني سايمن مانلي إلى وضع ضمانات، وشدد على أن بلاده ستستضيف قمة حول الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب "للتوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الأمنية، وتقييم ورصد المخاطر المهمة المتعلقة بالتطورات الأخيرة"، وقال "نحن قلقون للغاية من استخدام التكنولوجيا لتقييد حقوق الإنسان" بما في ذلك التعدي على الخصوصية.

كما تلعب الدولة أيضا<sup>(8)</sup> بما لها من سلطات و قدرات، دور معتبر في مجال ضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي على المستوى المحلي، عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات التي تتضمن التطوير، الرقابة و التنظيم.

### ثالثا: إنشاء هيئات مراقبة و ضبط لاستعمالات الذكاء الاصطناعي

أمام عدم اكتمال الرؤية و وضوح الجوانب الخاصة بتطبيق و استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي باعتباره آلية حديثة، و أمام تزايد المخاوف من إمكانية التأثير السلبي على جوانب البشر و الدول، فقد اعتبر انشاء هيئات متخصصة تتولى مهام الاشراف و المراقبة المسبقة، و ضبط كل ما يتعلق باستخدامات الذكاء الاصطناعي، سواء كانت هيئات محلية، إقليمية أو دولية، ضرورة حتمية.

في هذا الصدد، يرى أحد الباحثين<sup>(9)</sup> بضرورة زيادة التقارب بين الفنيين و القانونيين بتشكيل مجلس أو لجنة تجمعهم على مستوى دولي، و ذلك لمواجهة التحديات الفنية و القانونية التي بدأت مع بدأ التعامل الالكتروني و مازال التقدم التكنولوجي يفرزها، تزامنا مع هذا التقدم، بحيث يناط بهذا المجلس أو اللجنة تحديد المعايير الفنية و التقنية و الأمنية و التي تراجع دوريا و تشكل ثوابت قانونية و فنية و توصيات للدول تستند لها سواء في اصدار تشريعاتها الخاصة بالتعاملات الالكترونية، أو ما تعلق منها بالرخص التي تمنحها للمشغلين لهذه الوسائل و البرامج، بما من شأنه حماية المستخدمين لهذه الوسائل و البرمجيات التي تجاوزت حد التعاقد الكترونيا الى الحد الذي يؤثر به الذكاء الاصطناعي بهذا التعامل و التعاقد من خلال الأجهزة الذكية.

و في سياق ذي صلة، يدعو البعض<sup>(10)</sup>، إلى تشكيل لجنة متخصصة لوضع مدونة سلوكية للأخلاق الروبوتية، تتضمن قواعد سلوك استشارية للباحثين و المطورين و المنتجين و كافة المعنيين و مستخدمي الروبوتات الذكية المزودة

بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، على أن يشارك في عضويتها عدد من المتخصصين في التكنولوجيا، الصناعة، الفنون، القانون و العلوم الاجتماعية، و ذلك لضمان عدم تصميم و تصنيع روبوتات ضارة بحياة الانسان، فالروبوتات لم و لن تصنع إلا لخدمة البشر و زيادة رفاهيتهم لا الاضرار بهم.

### الخاتمة:

يتجلى من خلال دراسة موضوع المبادئ الضابطة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، أنه موضوع يحظى بأهمية بالغة سواء من الناحية العلمية النظرية أو العملية التطبيقية، و هذا راجع لطبيعة آلية الذكاء الاصطناعي في حد ذاتها، على اعتبار أنها فرضت هيمنة واضحة و استحوذ على اهتمام الدول و الأفراد، خاصة في السنوات الأخيرة أين تزايدت نسبة تطبيق معتبرة على أرض الواقع.

يترتب على أعمال و تطبيق الذكاء الاصطناعي على أرض الواقع عدة اشكالات تمس عديد المجالات، سواء كانت ذات طبيعة قانونية، اجتماعية، سياسية و أمنية، مما أدى إلى خلق نوع من عدم الثقة و الحذر في استخدام هذه التقنيات الذكية لدى الافراد و الدول على حد سواء، و هذا نظرا لما أفرزته من مخاطر جمة يستعصي على غير المهني و المتخصص تلافيها و الوقوع فيها.

يقتضي بعد البحث عن مواطن الخلل في استعمال الذكاء الاصطناعي و حصر مساوئه في مرحلة أولى، وضع ضوابط محددة تتيح الاستفادة من إيجابيات و فوائد استخدامات الذكاء الاصطناعي، و التقليل من مخاطره المباشرة و غير المباشرة في مرحلة ثانية.

بناء على ما سبق بيانه، يمكن تقديم أهم التوصيات الضرورية التي من شأنها أن تؤدي إلى إزالة الغموض السائد في موضوع الذكاء الاصطناعي عموما و استخداماته على وجه الخصوص في الوضعية الجزائرية، و تكملة للنقص الذي تعاني منه أحكامه في مجال التنظيم القانوني، و تتمثل خاصة في:

- ضرورة إقرار أحكام و نصوص قانونية و قواعد ضابطة تعمل على تنظيم مجالات استخدامات الذكاء الاصطناعي، و ذلك بغية مواجهة الفراغ التشريعي الذي تتميز به جل التشريعات، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف التي تميز البيئة الجزائرية في هذا المجال.

- وضع مبادئ ضابطة تبين حدود استعمال و استخدام الذكاء الاصطناعي، بحيث يتم الفصل بين المجالات العادية لتطبيق و حضره في المجالات الحساسة على غرار قطاع الأمن و الدفاع، العلاقات الأسرية و النظام العام، و كل ما قد يمس بأسس المجتمع الجزائري و العربي.

- الاستئناس بمختلف التجارب المقارنة العربية، الاقليمية و الدولية في مجال استخدامات الذكاء الاصطناعي، بغية الاستفادة من الايجابيات و المزايا التي توفرها من جهة، و تلافي النقائص و العيوب التي تعتبرها بمناسبة تطبيقها لهذه الآلية الجديدة من جهة أخرى.

- وجوب وضع قواعد قانونية تبين بوضوح مسألة تحديد المسؤولية الناتجة عن أضرار استخدامات الذكاء الاصطناعي تبعا لطبيعة الأخطاء و الأضرار المترتبة من مسؤولية قانونية بشقيها المدني و الجنائي، أو المسؤولية المدنية بشقيها العقدي و التقصيري.

- تأهيل و تكوين قضاة متخصصين و خبراء قضائيين متمرسين في مجالات التقنية و مواضيع الذكاء الاصطناعي، مع ضرورة إدخال برامج تكوين جديدة و تحيين البرامج الحالية للقضاة الممارسين و المتكونين المعتمدة من طرف المدرسة العليا للقضاء.

- تكثيف عقد ندوات و ملتقيات علمية و أيام تكوينية تضم أهم الفاعلين في مجالات القانون، الاقتصاد، السياسة و المعلوماتية، بهدف تسليط الضوء أكثر على موضوع الذكاء الاصطناعي و تبسيط المفاهيم المتعلقة به، و محاولة وضع قواعد خاصة تضمن التأطير الشامل و الايجابي لهكذا مواضيع.

#### - الهوامش:

<sup>1</sup> - أمر رقم 66-156، مؤرخ في 8 جوان سنة 1996، يتضمن قانون العقوبات، ج ر ج ح عدد 49، الصادر بتاريخ 11 جوان سنة 1966، معدل و متمم.

<sup>2</sup> - الدحيات عبد الرحيم، " نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر و الآلة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة، المجلد 08، العدد 05، 2019، ص 19.

<sup>3</sup> - الدلقموني رماح، " مستقبل الذكاء الاصطناعي.. ما هي أسوأ مخاطره المحتملة؟ وكيف نتصدى لها؟"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/30، متوفر على موقع: [www.aljazeera.net/tech](http://www.aljazeera.net/tech).

<sup>4</sup> - تقرير حول: " الذكاء الاصطناعي يهدد 28 مليون بفقدان وظائفهم"، بتاريخ 16 /09/ 2018 متوفر على موقع: [www.aljazeera.net/tech](http://www.aljazeera.net/tech)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/30.

<sup>5</sup> - Osoba, Osonde A and William Welser IV, " The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work", Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017, p.3, disponible sur : [www.rand.org/pubs/perspectives/PE237.html](http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE237.html).

<sup>6</sup> - Osonde A. Osoba, William Welser IV, Op.Cit, pp 5-7.

<sup>7</sup> - أنظر: أوثن حنان، " الذكاء الاصطناعي بين الحق في الابداع و ضوابط النص القانوني"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيارت، المجلد 09، عدد 01، 2023، ص.439.

<sup>8</sup> - بابيشيف جليب و ماسارو ياريم، دور الدولة في تنظيم الذكاء الاصطناعي: تطويرا و رقابة و تشجيعا عن طريق الاستراتيجيات الوطنية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2023، ص.9 و 10.

<sup>9</sup> - راجع في ذلك: الحموري ناهد، " مدى كفاية التنظيم القانوني السائد للتعامل بأجهزة الذكاء الاصطناعي"، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي السنوي العشرون حول: الجوانب القانونية و الاقتصادية للذكاء الاصطناعي و تكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، منعقد يومي 23 و 24 ماي 2021، ص.525.

10 - عمرو طه بدوي محمد، النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، المجلد 07، عدد 02، 2021، ص 848.

#### قائمة المراجع:

- 1- الحموري ناهد، "مدى كفاية التنظيم القانوني السائد للتعامل بأجهزة الذكاء الاصطناعي"، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي السنوي العشرون حول: الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي و تكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، منعقد يومي 23 و 24 ماي 2021، ص ص 457-534.
- 2 - الدحيات عبد الرحيم، "نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة، المجلد 08، العدد 05، 2019، ص ص 14-35.
- 3- أو شن حنان، "الذكاء الاصطناعي بين الحق في الابداع و ضوابط النص القانوني"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيارت، المجلد 09، عدد 01، 2023، ص ص 428-441.
- 4- بابيشيف جليب و ماسارو ياريم، دور الدولة في تنظيم الذكاء الاصطناعي: تطويرا و رقابة و تشجيعا عن طريق الاستراتيجيات الوطنية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2023.
- 5- عمرو طه بدوي محمد، النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، المجلد 07، عدد 02، 2021، ص ص 860-834.
- 6- الدلقموني رماح، "مستقبل الذكاء الاصطناعي.. ما هي أسوأ مخاطره المحتملة؟ وكيف نتصدى لها؟"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/30، متوفر على موقع: [www.aljazeera.net/tech](http://www.aljazeera.net/tech).
- 7- تقرير حول: "الذكاء الاصطناعي يهدد 28 مليون بفقدان وظائفهم"، بتاريخ 2018/09/16 متوفر على موقع: [www.aljazeera.net/tech](http://www.aljazeera.net/tech)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/30.
- 8- أمر رقم 66-156، مؤرخ في 8 جوان سنة 1996، يتضمن قانون العقوبات، ج ر ج ح عدد 49، الصادر بتاريخ 11 جوان سنة 1966، معدل و متمم.
- 9- Osoba, Osonde A and William Welser IV, "The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work", Santa Monika, CA: RAND Corporation, 2017, p.3, disponible sur : [www.rand.org/pubs/perspectives/PE237.html](http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE237.html).